والشرط والصفة والغاية وبدل البعض والمختار أنه لا يصح تراخي الا
ستثنا الاقدر تنفس او بلع ريق وانه يصح استثناء الاكثر و
انه من النفي اثبات والعكس وانه بعد الجمل المتعاطفة يعود الى
جميعها الا لقرينة واما المنفصل فهو الكتاب والسنة والاجماع و
القياس والعقل والمفهوم على القول به والمختار انه يصح تخصيص كل
من الكتاب والسنة بمثله وبسائرها والمتواتر بالآحادي وانه لا
يقصر العموم على سببه ولا يخصص تخصيص العام بمذهب راو
يه ولا بالعادة ولا بتقدير ما اضمر في المعطوف مع العام المعطوف عليه
وان العام بعد تخصيصه لا يصير مجازا فيما بقي بل حقيقة وانه
يصح تخصيص الخبر ولا يصح تعارض العمومين في قطعي ويصح في
الخاص والعام فيعمل بالمتأخر منهما فان جهل التاريخ اطرحا وقال قوم
يعمل بالخاص فيما تناوله وبالعام فيما عداه لتقدم الخاص ام تأخر ام جهل
التاريخ فصل والمطلق ما دل على شائع في جنسه والمقيد بخلافه وهو
هما كالعام والخاص واذا ورد وحكم واحد حكما بالتقييد اجماعا لا في حكمين
مختلفين من جنسين اتفاقا ولا حيث اختلف السبب واتحد الجنس على
المختار الباب السابع في المجمل والمبين والظاهر والمؤول فالمجمل ما لا
يفهم المراد به تفصيلا والمبين مقابله والبيان هنا ما يتبين به المراد بالخطاب
المجمل ويصح البيان بكل من الادلة السمعية ولا يلزم شهرة البيان شهرة
المبين ويصح التعليق في جنس الشيء بالمتاح اذ هو كالبحث وفي فحوى بالذم
اذ هو اكد من النهي والمختار انه لا اجمال في الجمع المنكر اذ يحمل على الاقل ولا
في نحو الاعيان اذ يحمل على المعتاد لا في العام المخصص ولا في نحو لا صلاة
الا بطهور والاعمال بالنيات ورفع عن امتي الخطا والنسيان وانه يجوز
تاخير التبليغ اذا المقصود المصلحة ولا يجوز تاخير البيان ولا انه
التخصيص الا في وقت الحاجة اجماعا اذ يلزم التكليف بما لا يطاق فاما عن وقت
وقت الخطاب فالمختار جوازه في الامر والنهي وعلى السامع البحث ولا
يجوز ذلك في الاخبار فصل والظاهر يطلق على ما يقابل النص وعلى ما
يقابل المجمل وقد تقدم والمؤول ما يراد به خلاف ظاهره والتاويل صرف اللفظ
عن حقيقته الى مجازه او قصره على بعض مدلولاته لقرينة فتضمنهما
وقد يكون قريبا فيكفي فيه ادنى مرجح وبعيدا فيحتاج الى الاقوى
ومتعسفا فلا يقبل الباب الثامن في النسخ وهو ان الله مثل الحكم الشر
عي بطريق شرعي مع تراخ بينهما والمختار جوازه عقلا والوقوع الاستقراء اولا
ونسخ ما قيد بالتابيد والى غير بدل والاخف بالاشق كالعكس والتلاوة
والحكم جميعا او احدهما دون الاخر ومفهوم الموافقة مع اصله اصيلة و
اصله كدونه وكذا العكس ان لم يكن فحوى ولا يجوز نسخ النسي قبل ا
مكان

امكان فعله والزيادة على العبادة ايجاب المزيد عليه من دونها ان اوانه
النقص منها نسخ للساقط اتفاقا الا لجمع على المختار والاستواء بالا
حادي وظهوره يقينا الى العلم بالنسخ اما بالنص من النبي صلى الله عليه وسلم
او من اهل الاجماع صريحا او ظهر صريحا واما اماره قوية كتعارض
الخبر من كل وجه مع معرفة المتاخر بنقل او قرينة كقراءة او حالة
فيعمل بذلك في الظنون فقط على المختار الباب التاسع في الاجتهاد
والتقليد الاجتهاد استفراغ الوسع في تحصيل ظن بحكم شرعي و
الفقيه من يتمكن من استنباط الفقيه الاحكام الشرعية على اد
لتها واما ادلتها التفصيلية واما يتمكن من ذلك من حصل ما يحتاج
اليه فيه من علوم الغريب والاصول والكتاب والسنة ومسا
ئل الاجماع والمختار جواز تعبد النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد عقلا
وانه لا قطع بوقوع ذلك ولا انتفاؤه وانه وقع من عاصمه
صمه في غيبته وحضرته وان الحق في القطعيات مع واحد و
المخالف مخطئ واما الظنية العلمية فكل مجتهد فيها مصيب
مصيب وانه لا يلزم المجتهد تكرير النظر لتكرر الحادثة وانه
يجب عليه البحث عن الناسخ والمخصص حتى يظن عدمهما وانه
لا يجوز له تقليد غيره مع تمكنه من الاجتهاد ولو اعلم منه ولو
صحابيا ولا فيما يخصه ويحرم بعد ان اجتهد اتفاقا واذا تعا
رضت عليه الامارات رجح الى الترجيح فان لم يظهر له رجحان
فقيل عن تخيير وقيل يقلد غيره وقيل يرجع الى حكم العقل ولا يصح
لمجتهد قولان متناقضان في وقت واحد وما حكي عن سرمتا
وك ويعرف مذهب المجتهد بنصه الصريح وبالتزام الشامل من
كلامه وعما ئله ما نص عليه وتعليله بعلة توجد في غيرما نص عليه
وان كان يرى تخصيص العلة واذا رجع عن اجتهاد وجب
عليه اعلان مقلده وفي جواز ولزوم جوازه مجرى الاجتهاد خلاف
فصل والتقليد هو اتباع قول الغير من دون حجة ولا شبهة
ولا يجوز التقليد في الاصول ولا في العلميات وما يترتب عليها و
يجب في العلمية المختصة المختصة الظنية والقطعية على
غير المجتهد وعلى المقلد البحث عن كمال مقلده في علمه وعدا
لته ويكفي التصاله للفتيا في بلد امام محق لا يعرف غيره تقليد
كافي التاويل وفاسقه ويتحرى الاكمل ان امكنه والحي اولى من
الميت والاعلم من الورع والائمة المشهورون اولى من غيرهم

جواز

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)